**مصادر القانون**

لا يوجد شئ بلا مصدر ولا توجد نتيجة بلا سبب, ويقصد بسبب الإنشاء المصدر الذى تبحث عنه هذه القاعدة, وهنا يثور تساؤل عن معنى مصطلح مصدر القانون؟ ونرى مع البعض أن كلمة مصدر لا يقصد بها سوى السبب الذى نشأت عنه القاعدة القانونية. وقد عبر المشرع المصرى عن مصدر القانون الوضعى المصرى فى مصدرين هما ما جاءا فى نص المادة 2 من الدستور والمادة 1 من القانون المدنى, فنصت المادة 2 من الدستور على أن ( مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع )....., المدنى على أن ( تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها فى لفظها أو فى فحواها, فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية, فإذا لم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة (

المصادر الرسمية للقانون

إذا عرضت على القاضى مسألة فيتعين عليه الولوج إلى مصادر القانون بالترتيب الذى وضعه المشرع فى نصوص الدستور والقانون كالتالى.. التشريع ثم العرف ثم مبادئ الشريعة الاسلامية ثم قواعد العدالة.

التشريع

إن التشريع هو المصدر الرسمى الأول الذى يتعين على القاضى تطبيقه ولا يتعداه إلى غيره إلا عند إنعدام النص التسريعى على النحو الوارد بالترتيب الوارد فى نص المادة الأولى من القانون المدنى ولذلك سوف نتناول التشريع بداية من ماهيته مروراً بعناصره ثم خصائصه ثم أنواع التشريع ثم كيفية إصدار التشريع وأخيراً كيفية الرقابة على التشريع.

ماهية التشريع وعناصره

هو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التى تصدر عن السلطة المختصة فى الدولة., وبالتالى فإن للتشريع عنصرين وهما العنصرالأول هو العنصر الموضوعى أى وجود قاعدة قانونية بجميع عناصرها أى توافر العنصر الفنى للقاعدة والعنصر الثانى هو العنصر الشكلى أى تصدر القاعدة طبقاً لقواعد سن التشريع ويمكن القول أن هناك ثلاثة محاور رئيسية يرتكز عليها التشريع بالمعنى المألوف وهى :

1-) يجب أن تكون القاعدة عامة ومجردة ومصحوبة بجزاء يوقع على المخالف عن طريق السلطة العامة فى الدولة.

2-) أن تفرغ هذه القواعد قى صور كتابية.

3-) أن تصدر تلك القواعد عن السلطات المختصة.

خصائص التشريع

يقصد بخصائص التشريع بيان مزاياه وعيوبه كالتالى... أولاً: مزايا التشريع :

1. يساعد التشريع على توحيد القوى الوطنية فهو من إصدار السلطة التشريعية وهذا المجلس يعبر عن رغبات الشعب.
2. سهولة وصفه وتعديله أو إلغاؤه.
3. صدور التشريع فى صورة معلنة فى الجريدة الرسمية يسهل الرجوع إليه للتعرف على أحكامه والإستفادة منها على خلاف العرف فهو غير مكتوب وصعب الإثبات عند اللجوء إلى أحكامه كما أن ألفاظ التشريع واضحه ومحدده. ثانياً: عيوب التشريع : لا يوجد عمل تشريعى يصل ألى درجة الكمال
4. لا يعكس التلقائية الاجتماعية فى تكوين القاعدة القانونية.
5. تأتى القاعدة القانونية معبرة عن رغبة وحاجات الأفراد فى وقت معين وزمن معين فأذا ما تغيرت الحاجات والأزمان فأن التشريع يقف حائلاً أمام الأفراد فهو قاعدة قانونية جامدة غير متطورة لا تعبر عن حاجات الافراد فى المجتمع. رأينا فى الموضوع:- نرى أن مزايا التشريع ترجح على عيوبه, والدليل أن هذه العيوب هى عيوب نظرية فقط, ولا تعبر عن الواقعية ويمكن التغلب عليها بالقول أن مجلس الشعب هو السلطة المختصة بالتشريع وليس هناك أدنى شك فى إخلاصهم فى عملهم, ومن ثم فلا خوف من السلطة التشريعية وأعضائها., فإذا تغيرت الأزمان والحاجات فإن التشريع سوف يواكب ذلك التطور المتلاحق دائماً.

أنواع التشريع

التشريع ثلاثة أنواع , النوع الأول: التشريع الأساسى ( الدستور ) ويحدد نظام الحكم فى الدولة والسلطات العامة وعلاقاتها بالأشخاص وينظم كذلك حقوق وحريات الأفراد العامة ., النوع الثانى: التشريع العادى ( القانون ) أى مجموعة القوانين الصادرة من مجلس الشعب .و النوع الثالث: التشريع الفرعى ( الانظمة والتعليمات ) وتقوم بوضعها السلطة التنفيذية مثل انظمة التنظيمية والانظمة التنفيذية وانظمة الضبط.